

بيان

- تحميل الدولة مسؤولية الأعطاب السياسية والاجتماعية
- اعتصام المسؤولين النقابيين أمام البرلمان يوم الثلاثاء 20 فبراير 2018
- ابتداء من الساعة العاشرة صباحا
- التحضير للمؤتمر الوطني السادس

إن المجلس الوطني المنعقد يوم 10 فبراير 2018 بالمقر المركزي بالدار البيضاء، بعد استماعه إلى عرض المكتب التنفيذي الذي تناول بالتحليل خطورة الأوضاع الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية للشعوب عموما وللأجراء بصفة خاصة، والوضع الوطني الذي يشكو من أعطاب بنيوية تتمثل في وحدة ثالث السلطة والمال والمجال الرمزي المشكل لنسق سياسي تتسع فيه دائرة السلطوية والبنية التقليدية التي تجرد المؤسسات الظاهرة من أدوارها ووظائفها لصالح مؤسسات غير مهيكله دستوريا وغير مرئية تنتج القرارات، وتغتال نبل السياسة والوظيفة الحزبية، وتفكك الحركة النقابية وتدمر مختلف التنظيمات المجتمعية. ليس من الغرابة أمام هذا العبث السياسي أن تستهدف الحريات العامة والفردية، وأن يتم التضييق على الحريات النقابية وتحريك المحاكمات ضد الصحافيين والأخ عبد الحق حيسان لإسكات الصوت الكونفدرالي وكل الأصوات الحرة، الرفضة للاستبداد والسياسات الاجتماعية والاشعبية والتطبيع مع الكيان الصهيوني. وفي هذا السياق العام كشفت الاحتجاجات الاجتماعية عن الأوضاع المتردية بالريف وجراة وأوطاط الحاج وزاكورة وتاندرارة وغيرها من المناطق عن عودة لغة المحاكمات والاعتقالات العشوائية والاعتقالات الموجهة والتعذيب وتسخير القضاء. إنها لغة الزمن الذي فوت على المغرب كل إمكانات التقدم.

رغم أن الوضع الاجتماعي مقلق وينذر بمخاطر تهدد راهن المغرب ومستقبله، فإن الحكومة متمادية في تغييب الحوار الاجتماعي والإجهاز على المكتسبات والحقوق، وتدمير الخدمات العمومية وعلى رأسها التعليم الذي يتعرض لهجمة ممنهجة من خلال اللجوء إلى التوظيف بالتعاقد ومحاولة الإجهاز على المجانية عبر مطالبة الأسر بأداء الرسوم.

المفارقة أيضا تكمن في اتساع دائرة الفقر وارتفاع نسبة البطالة خصوصا في صفوف الشباب، والإقدام على قرار تحرير سعر الدرهم رغم أثاره على ضرب القدرة الشرائية على الأجراء وكافة المواطنين.

إن المجلس الوطني، بعد استماعه لعرض المكتب التنفيذي واستحضاره للاحتجاجات الاجتماعية المشروعة التي كشفت عن أزمة النموذج الاقتصادي والاجتماعي، والذي يمثل انعكاسا لأزمة النهج السياسي البعيد عن اختيارات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وبعد استحضاره لذكرى 20 فبراير التي شكلت لحظة هامة في التاريخ السياسي المغربي المعاصر، وفتحت أفقا نضاليا تعرض للإجهاد، والتي ستظل نبراسا لثقافة المقاومة والصمود والنضال من أجل مغرب الديمقراطية والحرية والكرامة كخيار كونفدرالي استراتيجي. إنها التحديات التي تفرض على منظمنا مهام جسيمة، والتي ستكون موضوعا للنقاش في مؤتمرنا المقبل الذي سينطلق التحضير له. وعليه فإن المجلس الوطني:

- 1- **يحمل الدولة مسؤولية الأعطاب السياسية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والردة الحاصلة في مجال الحريات والحقوق، ويحذر من انعكاسات ذلك على راهن المغرب ومستقبله الذي يستوجب خيار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية للخروج من الوضع المأزوم والحفاظ على تماسك المجتمع.**
- 2- **يستنكر الاستخفاف الحكومي المتمثل في تغييب الحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي والتمادي في الاجهاز على المكتسبات وضرب الحقوق وتجاهل المطالب العمالية والتملص من تنفيذ الالتزامات (ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011) وتدمير الخدمة العمومية.**
- 3- **يندد بالمقاربة الأمنية التي تعاملت بها الدولة مع الاحتجاجات الاجتماعية، مطالبا بإطلاق سراح كل معتقلي هذه الاحتجاجات والاستجابة لمطالبهم المشروعة والعدالة.**
- 4- **يدين محاكمة الأخ عبد الحق حيسان عضو المجموعة الكونفدرالية بمجلس المستشارين وعضو المجلس الوطني للمركزية، محذرا من تداعيات هذه المحاكمة التي تستهدف مواقف منظمنا من مجمل القضايا الوطنية والاجتماعية والقومية، والمتابعة القضائية للأخ خالد الغنيمي عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للصحة بسبب فضحه للفساد.**
- 5- **يتشبث بمجانية التعليم كحق لجميع بنات وأبناء المغاربة من أجل تعليم جيد، ومؤكدا على رفض خصوصية وتسليع التربية وحاجة المغرب إلى الإصلاح الشمولي لمنظومة التربية والتكوين كسبيل نحو التقدم والتنمية.**
- 6- **يرفض الانفراد الحكومي باتخاذ قرار تحرير سعر الدرهم دون الاستشارة مع الشركاء الاجتماعيين ولا مناقشته في المؤسسات الدستورية، محملا الحكومة مسؤولية انعكاساته على ضرب القدرة الشرائية في ظرفية اقتصادية تتسم بالعجز في الميزان التجاري والأدوات وارتفاع المديونية.**
- 7- **يطالب بتفعيل توصيات لجنة تقصي الحقائق الخاصة بملف التقاعد وإعادة كل القوانين الاجتماعية (مدونة الشغل، التقاعد، قانون الإضراب، النظام الأساسي للوظيفة العمومية، مدونة الصحة) إلى طاولة الحوار الاجتماعي.**
- 8- **التنديد بالهجمة القوية التي تشنها الإدارة الأمريكية على القضية الفلسطينية واستهداف القدس بالنظر لبعدها الرمزي، مدينا كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، وداعيا كل القوى الوطنية إلى مواجهة هذا الوضع بمختلف الصيغ.**
- 9- **يدعو كافة الأجهزة النقابية إلى الانخراط من أجل إنجاح قرار الإضراب العام الوطني للنقابة الوطنية للجماعات الترابية والتدبير المفوض والنقابة الوطنية للتعليم يوم 14 فبراير 2018 وكل الاحتجاجات العمالية والقطاعية (البريد- التعاضدية- "سيكوم" بمكناس، سامير- بيزكلي- قطاع النقل وسيارات الأجرة- التعليم العالي...).**
- 10- **يدعو كافة المسؤولين والنقابيين إلى المشاركة القوية في الاعتصام المقرر يوم الثلاثاء 20 فبراير 2018 أمام البرلمان ابتداء من الساعة العاشرة صباحا، ومواصلة التعبئة لإنجاح البرنامج النضالي.**
- 11- **يدعو كل الكونفدراليات والكونفدراليين إلى الانخراط بوعي جماعي في التحضير للمؤتمر الوطني السادس ليشكل نقلة نوعية في مسارنا الكفاحي لتأهيل منظمنا لمواجهة التحديات وإنجاز المهام التاريخية.**